قراءة في التأويل عند المفسرين "جلال الدين السيوطي أنموذجاً"

أ.مويلح سمية.
جامعة الجيلالي اليابس.
سيدي بلعباس

صحيح أنّنا نجد عند جلال الدين السيوطي (القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي) تمييزاً دلاليّاً بين مصطلحَيْ "التفسير" و"التأويل" يضعهما معاً على قدم المساواة، من حيث ارتباط كلٍّ منهما بالآخر، وحاجة المفسِّر –أو المؤوِّل– إليهما معاً، وذلك على أساس أن "التفسير" هو شرح معاني الكلمات المفردة، في حين أن "التأويل" هو استنباط دلالة التراكيب، بما تضمنّه من حذف وإضمار وتقديم وتأخير وكناية واستعارة ومجاز...الخ. لكن ما يقوله السيوطي في القرن التاسع ليس في مجمله إلا إعادة صياغة وترتيب لما سبق قوله في القرون الأربعة الأولى وما تلاها بقليل، ومعنى ذلك أن الأقوال التي يرويها السيوطي عن السلف يمكن أن تؤخذ على أنها وصف للممارسة الفعلية في مجال التفسير في عصره، وهو العصر الذي يعتبر "التأويل" مصطلحاً مشبوهاً، إن لم يكن سيء الدلالة.

ولكي تتضح أبعاد هذا الإحلال لمصطلح "التفسير" محلّ مصطلح "التأويل"، ينبغي العودة إلى كلمة "تفسير" في مجال التداول اللغوي. فـ« التفسير "تفعيل" من الفَسْر، وهو البيان والكشف. ويقال: هو مقلوب السَّفر، تقول: أسفر الصبح: إذا أضاء، وقيل: مأخوذ من التَّفسرة، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض، والتأويل أصله من الأول وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني» [6 7].

ومن الجدير بالذكر أن كلمة "تفسير" لم تَرِدْ في القرآن كلّه سوى مرة واحدة، بينما وردت كلمة "تأويل" أكثر من عشر مرات. وإذا أخذنا النصّ القرآني – الذي طالت فترة نزوله أكثر من عشرين عاماً– نموذجاً لما يُسمّى في الدراسات اللغوية "معدّل الانتشار"، لجاز لنا أن نقول إن كلمة "تأويل" تنتشر في اللغة العربية في عصر القرآن عشرة أضعاف انتشار كلمة "تفسير"؛ هذا بالإضافة إلى أن كلمة "التفسير" —وهناك خلاف حول جذرها اللغوي، هل هي من "الفسر" أم من "السفر"– تعني في الغالب ما يقترب إلى حدٍّ كبير من معنى "الترجمة" الآن، وإن كانت "ترجمة" داخل النظام اللغوي نفسه. من هنا نفهم لماذا أطلق ابن جني (أبو الفتح

عثمان، القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي) على شرحه لديوان المتنبّي اسم "الفَسر"، وهو مجرد شرح لمعاني المفردات.

منذ تساءل عمر بن الخطاب عن معنى "الأبّ" في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾، قبله في عصر التنزيل تساءل المسلمون عن معنى "الظلم" في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، فشرحه لهم الرسول بأنه "الشِّرك" في هذا السياق، مستشهداً بما ورد في نصيحة لقمان لابنه في القرآن: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ – منذ ذلك العصر والمسلمون يدركون أن شرح القرآن ليس أمراً بسيطاً سهلاً. وهذا الإدراك لإشكالية التأويل هو الذي جعل ابن أبي طالب يحذّر ابن عباس من الانزلاق إلى هاوية "التأويل" و"التأويل المضاد" في نقاشه مع الخوارج. بل إن هذا الإحساس هو الذي يمكن لنا أن نتبيّنه من وَجَل الجيل الأول من الصحابة من الدخول في عملية التأويل، مثل قول الصّدّيق أبي بكر: « أيُّ أرض تقلّني وأي سماء تُظلني إذا قلت في القرآن برأيي»؛ وهذه الأقوال تمّ للأسف تحريف دلالتها كذلك في سياق الطعن في التأويل ومهاجمته.

جاء في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، عن الخويي أن: « علم التفسير عسير يسير أما عسره فظاهر من وجوه أظهرها أنه كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه ولا إمكان للوصول إليه بخلاف الأمثال والأشعار ونحوها، فإن الإنسان يمكن علمه منه إذا تكلم بأن يسمع منه أو ممن سمع منه، وأما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا بأن يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك متعذر إلا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يستنبط بإمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه بالتصيص على المراد في جميع آياته» [68].

وذكر السيوطي أنه: « اختلف في التفسير والتأويل، فقال أبو عبيد وطائفة: هما معنى» [69].

وأورد السيوطي قولا للراغب: « التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية. والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها» [70].

وقال غيره: « التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة» [71].

ونجد أبا منصور الماتريدي السمرقندي يقول: « التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على أنه عنى باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح احد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله»[72].

وقال أبو طالب التغلبي: « التفسير بيان وضع اللفظ، إما حقيقة، أو مجازا، كتفسير الصراط بالطريق، والصيب بالمطر. والتأويل تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من الأول، وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد، لأن اللفظ يكشف عن المراد، والكاشف دليل»[73] مستشهدا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾، مفسرا كلمة المرصاد بالرصد، إذ يقال: رصدته رقبته، أم التأويل في هذه الآية هو التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه[74]، وهما يوضح السيوطي الفرق بين التفسير والتأويل بقوله: « وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه، على خلاف وضع اللفظ في اللغة»[75].

ونجد الأصبهاني يقرأن بأن: « التفسير في عرف العلماء: كشف معاني القرآن، وبيان المراد، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره، والتأويل أكثره في الجمل. والتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ نحو البحيرة والسائبة، والوصيلة، أو في وجيز يتبين بشرح، نحو: أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، وإما في كلام متضمن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة 37] وقوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة 189]، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة عاما ومرة خاصاً، نحو الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق وتارة في الجحود البارئ عز وجل خاصة، والإيمان المستعمل في التصديق المطلق تارة وفي تصديق الحق أخرى. وأما في لفظ مشترك بين معان مختلفة نحو: لفظ "وجد" المستعمل في الجدة والوجد والوجود»[76].

وفي الحديث: **« القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه»** أخرجه أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس.

فقوله "ذلول" يحتمل معنيين: أحدهما أنه مطيع لحامليه تنطق به ألسنتهم. والثاني أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين.

وقوله: "ذو وجوه" يحتمل معنيين: أحدهما أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً في التأويل. والثاني أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم.

وقوله: « فاحملوه على أحسن وجوهه» يحتمل معنيين: أحدهما الحمل على أحسن معانيه. والثاني أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص والعفو دون الانتقام، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله تعالى» [77].

« وقال أبو الليث: النهي إنما انصرف إلى المتشابه منه، لا إلى جميعه، كما قال تعالى: **(فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ)** [آل عمران: 7]. لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق، فلو لم يجز التفسير لم تكن الحجة بالغة، فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب، وأسباب النزول أن يفسره، وأما من لم يعرف وجوه اللغة فلا يجوز أن يفسره إلا بمقدار ما سمع، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا وجه التفسير» [78].

أورد السيوطي قولا للبغوي والكواشي وغيرهما: « التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها، تحمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط غير محظور على العلماء بالتفسير، كقوله تعالى: **(انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا)** [التوبة 41]، قيل: شبابا وشيوخا، وقيل أغنياء وفقراء، وقيل: عزابا ومتأهلين، وقيل: نشاطا وغير نشاط، وقيل: أصحاء ومرضى، وكل ذلك سائغ، والآية تحتمله» [79].

« وقد أخرج ابن أبي حاتم [80] وغيره من طرق عن ابن عباس، قال: التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى». [81].

« والزركشي يؤكد تقسيم ابن عباس بأن التفسير وجه تعرف العرب من كلامها وذلك اللغة والإعراب، ووجه لا يعذر أحد بجهله مما يتضمن شرائح الأحكام ودلائل التوحيد. ووجه لا يعلمه مما يتضمن شرائح الأحكام ودلائل التوحيد. ووجه لا يعلمه إلا الله من الأي المتضمن قيام الساعة، وتفسير الروح، والحروف المقطعة، وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق، لا مجال للاجتهادية تفسيره، ووجه يعلمه العلماء، أي ما يجتهدون في تفسيره وهو الوجه الذي يمكننا أن نضعه ضمن التأويل، وذلك استنباط الأحكام، وبيان المجمل وتخصيص العموم، وكل لفظ احتمل معنيين فأكثر، فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، ولكن لا يتأتى لهم ذلك إلا باعتماد الشواهد والدلائل» [82].

وقال ابن النقيب: جملة ما تحصل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدهما : التغيير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير.

ثانيهما : تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

الثالث : التفسير المقرر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلا والتفسير تابعا، فيرد إليه بأي طريق أمكن، وإن كان ضعيفا.

الرابع : التفسير بأن مراد الله كذا على القطع من غير دليل.

الخامس : التفسير بالاستحسان والهوى.

ثم قال : واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام :

الأول : علم لم يطلع الله عليه أحداً من خلقه.

الثاني : ما اطلع الله عليه نبيه من أسرار الكتاب.

الثالث : علوم علمها الله بنبيه مما أودع كتابه من المعاني الجلية والخفية، وأمره بتعليمها، وهذا ينقسم إلى قسمين : منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع وهو أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقراءات واللغات وقصص الأمم الماضية وأخبار ما هو كائن من الحوادث وأمور الحشر والمعاد، ومنه ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان : قسم اختلفوا فيه جوازه وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات وقسم اتفقوا عليه، وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية، لأن مبناها على الأقيسة، وكذلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحكم والإشارات لا يمتنع استنباطها منه، واستخراجها لمن له أهلية» [83].

ومن الضروري في الأخير الإشارة إلى أن مصطلح "التأويل" اكتسب دلالته غير الحسنة تدريجياً، ومن خلال عمليات التطور والنموّ الاجتماعيين وما يصاحبهما عادة من صراع فكري وسياسي. ويمكن لنا هنا أن نستشهد ببعض الأقوال التي وردت متناثرةً في كتب التاريخ والتفسير. من هذه الأقوال ما يُروى عن علي بن أبي طالب حين رفع الأمويون المصاحف على أسنة الرماح، عملا بنصيحة الداهية عمرو بن العاص، طالبين الاحتكام إلى القرآن، الأمر الذي أحدث انشقاقاً في صفوف جيشه، فقال علي : « بالأمس حاربناهم على تنزيله، واليوم نحاربهم على تأويله» – وهي عبارة تحاول أن تلفت أنظار الذين استجابوا للتحكيم إلى أن هؤلاء القوم من بني أمية يحاولون اليوم التلاعب بالتأويل، بعد أن كانوا في سنوات سابقة يرفضون التنزيل.

لكن عبارة علي لا تتضمن أية دلالة معينة لكلمة "تأويل"، التي لم تكن بعدُ قد تحولت إلى مصطلح، بل هي عبارة واصفة لطبيعة الخلاف. والذي يؤكد ذلك أنه هو نفسه الذي قال ردّاً على المحكّمة كذلك: « القرآن بين دفّتي المصحف لا ينطق وإنما يتكلّم به الرجال»، وهو الذي قال لابن عباس وهو بصدد الحجاج مع الخوارج: « لا تحاجهم بالقرآن، فإن القرآن حمّال أوجه، بل حاجهم بالسّنّة».

الهوامش:

[1] – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ت: عبد الرحمن فهمي الزواوي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1427هـ/ 2006م، ج04، ص 152.

[1] – السيوطي، الإتقان، ج4، ص 155.

[1] – نفسه، ص 152.

[1] – نفسه، ص 152.

[1] – نفسه، ص 152.

[1] – نفسه، ص 152.

[1] – نفسه، ص 152.

[1] – نفسه، ص 153.

[1] – السيوطي، الإتقان، ج4، ص 153.

[1] – نفسه، ص 153.

[1] – نفسه، ص ص 165– 166.

[1] – السيوطي، الإتقان، ج4، ص 166.

[1] – نفسه، ص 167.

[1] – انظر، الجاحظ، البيان (127/24).

[1] – السيوطي، الإتقان، ج4، ص 170.

[1] – ينظر السيوطي، الإتقان، ج4، ص ص 170– 171.

[1] – السيوطي، الإتقان، ج04، ص 172.